

# العيد الوطني الـ 41 لمملكة البحرين يسجل صفحات مضيئة من عطاء أبنائها المخلصين

## العيد الوطني الـ 41 للبحرين: مسيرة إصلاح مستمرة .. ومبادئ



العاهل البحريني الملك حمد بن عيسى آل خليفة



صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى



صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء



أكبر حديقة مائية في الشرق الاوسط حديقة جنة دلون المغفودة في البحرين

منها بعض الدول بسبب الأزمة المالية العالمية ولم ينجح منها سوى القليل من الدول.

### التعليم.. وتطويره

كما أولت القيادة البحرينية جل اهتمامها بالتعليم وتطويره، فقد دعا صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة إلى إنشاء أمانة عامة للتعليم العالي للارتقاء بالتعليم العالي والدفع للاحتياجات الفعلية لسوق العمل، وبناء على هذا التوجه الميزانية للاستثمار في هذا المجال لتخدم مخرجاته الخاص، تم فتح العديد من الجامعات الخاصة، إضافة إلى جامعة البحرين وجامعة الخليج العربي مما يدل على ان مملكة البحرين ستصبح في المستقبل مركزاً عالمياً ومؤملاً للتعليم العالي في منطقة الخليج والوطن العربي.

### إصلاح سوق العمل

ويقود صاحب السمو الملكي ولي العهد بتوجيهات من جلالة الملك مشروعا رائدا لإصلاح سوق العمل والتدريب، تماشيا مع الإنجازات المحققة ومن أبرزها إصدار قانون النقابات العمالية، وإنشاء الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين، واتخاذ اليوم العالمي للعمال عطلة رسمية للدولة، ومبادرة الملك البحريني بتخصيص 30 مليون دينار بحريني لتنفيذ المشروع الوطني للتدريب والتوظيف، وتنفيذ مشروع «التأمين ضد التعطل»، وإنشاء «هيئة تنظيم سوق العمل» و«صندوق العمل»، مما أسهم في خفض معدل البطالة من 15% عام 2005 إلى 3.6% في عام 2011، كما تم إنشاء معهد البحرين للتنمية السياسية الذي يعمل على عقد دورات وتنظيم ورش عمل حول المشاركة السياسية وأهميتها ورفع الوعي السياسي والقانوني لدى مختلف فئات الشعب.

### السياسة الخارجية

وتعكس تحركات ومواقف مملكة البحرين الدبلوماسية سياسة سياستها الخارجية سواء على الصعيد الإقليمي والعربي، أو على الصعيد الدولي، والتي التزمت بها في منطقة الخليج والعالم العربي بدور نشط في ظل ظروف صعبة

2030 ترجمة حقيقية وامتدادا لمبادئ الميثاق الذي أشار إلى الأسس الاقتصادية للمجتمع المتمثلة في مبدأ الحرية الاقتصادية، والمملكة الخاصة، والعدالة الاقتصادية والنشاط الاقتصادي ومصادر الدخل القومي، وقد استطاعت مملكة البحرين أن تقفز إلى مراكز متقدمة على الصعيد الاقتصادي والاستثماري والتجاري والصناعي والمصرفي والخدماتي، منذ انطلاق الميثاق قبل 12 عاما لترسخ أسس التنمية الشاملة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وجاء حصول مملكة البحرين على المركز السابع في العالم من حيث الحرية الاقتصادية طبقا لتقرير صادر عن معهد فريزر السنوي حول الحرية الاقتصادية للعام 2012 ليؤكد على صحة النهج الذي تسير عليه المملكة وعلى صحة التوجه والرؤية التي تتبناها الحكومة البحرينية برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء في معالجة تداعيات الأزمة الاقتصادية التي عاشتها المملكة خلال شهري فبراير ومارس أوائل العام الماضي.

وقد أكد الميثاق ان الأمن الوطني هو السبيل والحصن الحصين لحماية البلاد وصيانة أراضيها ومكتسباتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ودعم مسيرة التنمية الشاملة خاصة في ظل الظروف والمتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة.

ويأتي الاهتمام بتنمية الموارد البشرية وتحسين أوضاعها في مقدمة أولويات الملك حمد بن عيسى، إيمانا منه بأن الإنسان هو محور التنمية الشاملة وغايتها، وليس أدل على ذلك من أن مملكة البحرين جاءت في المرتبة الثالثة عربيا وفي المرتبة الـ 42 عالميا على سلم مؤشر التنمية البشرية لعام 2011 من بين 187 دولة من دول العالم أرحمها التقرير الأخير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصادر في يناير الماضي، محتفظة بموقعها ضمن الدول ذات التنمية البشرية العالية جدا خلال العقدين الأخيرين، ويعكس التطور البحريني في تصديف الدولي للتنمية البشرية مدى النجاح والتقدم المستمر الذي حققته الدولة رغم ما مرت به من أحداث مطلع العام الماضي والدعايات التي مازالت تعاني

قبة البرلمان، وهذا يحدث لأول مرة في منطقة الخليج، وهو ما يعكس حجم الحراك السياسي في البحرين وبلوغه مرحلة متقدمة، لا سيما في السلك الدبلوماسي الذي يعد أحد أبرز المجالات التي استطاعت المرأة البحرينية أن تترك بصمتها الواضحة عليه، ويقوم المجلس الأعلى للمرأة برئاسة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة الملك حمد بن عيسى منذ إنشائه في عام 2001 بدور رئيسي في اقتراح السياسة العامة في مجال تنمية وتطوير شؤون المرأة في مؤسسات المجتمع الدستورية والمدنية ويعمل على تمكين المرأة من أداء دورها في الحياة العامة وإدماج جهودها في برامج التنمية الشاملة مع مراعاة عدم التمييز ضدها، وقد بارك جلالة الملك اعتماد المجلس الأعلى للمرأة يوم الأول من ديسمبر من كل عام يوما للمرأة البحرينية يحتفل به سنويا، ويأتي احتفال المملكة هذا العام تحت شعار «المرأة والرياضة: إرادة.. إنجاز.. تطغات»، وذلك للاحتفاء بإنجازات المرأة في المجال الرياضي.

### حرية التعبير والرأي

كما شهدت مملكة البحرين منذ إقرار ميثاق العمل الوطني تحقيق عدة إنجازات ومكاسب على صعيد حرية التعبير والرأي المسؤول في جميع وسائل الإعلام والتعبير في ظل دولة المؤسسات والقانون، حيث نص الميثاق على ان لكل مواطن حق التعبير عن رأيه بالقول أو بالكتابة أو بأي طريقة أخرى من طرق التعبير عن الرأي أو الإبداع الشخصي، وأن حرية البحث العلمي وحرية النشر والصحافة والطباعة مكفولة في الحدود التي يبينها القانون مع عدم المساس بأسس العقيدة الإسلامية ووحدة الشعب وما لا يثير الفرقة أو الطائفية، ولعل اختيار المنامة عاصمة للصحافة العربية لعام 2012 لهو دلالة واضحة على قوة وفاعلية صحافة المملكة ومواقفي للنهج الديموقراطي والإصلاحي الذي تشهده البحرين في شتى المجالات والميادين في ظل القيادة الحكيمة للعاهل البحريني.

### الحرية الاقتصادية

كما تعد رؤية مملكة البحرين

وشدد عليها «ميثاق العمل الوطني والدستور»، بما يتعدى النطاق الجغرافي للبحرين ليمتد إلى المحيطين العربي والدولي، وليس أدل على ذلك من دعوة العاهل البحريني لدى تسلم تقرير لجنة تقصي الحقائق إلى إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان. وما تم إنجازه من تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة الملك حمد بن عيسى منذ إنشائه في عام 2001 بدور رئيسي في اقتراح السياسة العامة في مجال تنمية وتطوير شؤون المرأة في مؤسسات المجتمع الدستورية والمدنية ويعمل على تمكين المرأة من أداء دورها في الحياة العامة وإدماج جهودها في برامج التنمية الشاملة مع مراعاة عدم التمييز ضدها، وقد بارك جلالة الملك اعتماد المجلس الأعلى للمرأة يوم الأول من ديسمبر من كل عام يوما للمرأة البحرينية يحتفل به سنويا، ويأتي احتفال المملكة هذا العام تحت شعار «المرأة والرياضة: إرادة.. إنجاز.. تطغات»، وذلك للاحتفاء بإنجازات المرأة في المجال الرياضي.

### حوار المنامة الثامن

وتأتي رعاية صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة وولي العهد نائب القائد الأعلى لمختدى حوار المنامة الثامن الذي تستضيفه مملكة البحرين سنويا لتدل على حرص القيادة السياسية في مملكة البحرين على ترسيخ مبادئ الحوار ونبذ العنف من جميع الشرائح، وتؤكد استمرار مساهمة وحرصه على تعزيز مبادئ الحوار في جميع المواقف، وذلك من خلال كلمته التي تعتبر وثيقة من وثائق المؤتمر الرئيسية، للدفع بالمسيرة الإصلاحية التي بدأها الملك حمد بن عيسى والارتقاء بمملكة البحرين إلى أعلى المراتب، حيث جعل منها واحة للحوار المتجسد في مملكة الحوار.

كما شكل النهوض بالمرأة البحرينية علامة بارزة وركنا أساسيا من أركان المشروع الإصلاحية للملك حمد بن عيسى، واستطاعت المملكة في ظل إيمان جلالاته بأن «تحقيق التنمية الشاملة لا يأتي من دون مشاركة فاعلة للمرأة»، أن تضيي المزيد من الإنجازات والمكتسبات على صعيد تمكين المرأة في جميع المجالات، كما عزز ميثاق العمل الوطني الحقوق السياسية والقانونية للمرأة البحرينية التي تشترك الرجل في مسيرة الإصلاح والإنجاز وكفل لها ممارسة حقوقها السياسية كاملة وبهذا تعتبر المرأة البحرينية أول امرأة خليجية تدخل تحت

عصرية تشهد إقامة مجتمع مدني منطور راق في ظل معدلات عالية للنمو والأزدهار، حيث كان الميثاق الأرضية الصلبة لجميع التحولات الديموقراطية والإنمائية التي شهدتها المملكة في عصرها الإصلاحية تمثلت في إصدار الدستور وطيدة تمثلت في إصدار الدستور الوطني وتحول البحرين إلى مملكة دستورية، تقوم على أسس راسخة من الحقوق والعدالة والمساواة والشفافية وإجراء الانتخابات البلدية والنيابية، إضافة إلى استكمال بناء المؤسسات الدستورية مثل إنشاء «المحكمة الدستورية»، في 14 سبتمبر 2002، كأحد أهم الإنجازات الإصلاحية للملك حمد بن عيسى، ومن الخطوات الرائدة على مستوى المنطقة، حيث تتولى مراقبة مدى دستورية القوانين واللوائح، وتعتبر أحكامها ملزمة، وإنشاء ديوان الرقابة المالية في مملكة البحرين في عام 2002.

ولقد كرس العاهل البحريني حمد بن عيسى أسس ومبادئ الديموقراطية الحقة، حيث استطاعت مملكة البحرين بفضل الفكر الناقد والرؤية المستنيرة للملك حمد أن تتخطى الأزمة التي مرت بها والمضي قدما لمواصلة مسيرة الإصلاح وبناء الدولة الحديثة وتحقيق التنمية بكتابات الأمانة البحرينية الواحدة والمعاصر الذي لم يعد فيه مكان الا لهؤلاء الذين يؤمنون بأهمية العصر البشري بوصفه صانع الحضارة ومحقق رسالة الإنسان في الحياة، فكان السعي الحديث باتجاه استخدام الثروة البشرية واستثمارها لتحقيق أكبر عائد للمجتمع المحلي والمشاركة في التنمية العالمية كجزء فاعل في المجتمع الدولي.

وخلال السطور القادمة تتابع «الأنباء» أهم إنجازات مملكة البحرين وتحقق معها بالبعد الوطني الحادي والأربعين والذكرى الثالثة عشرة لتولي الملك حمد بن عيسى آل خليفة مقاليد الحكم: نجحت مملكة البحرين في تحويل نصوص ميثاق العمل الوطني والدستور إلى إنجازات وطنية على أرض الواقع باعتبار الإنسان البحريني هو الثروة الحقيقية والمحرك الأساسي للمشروع الإصلاحية بقيادة سياسية حكيمة تتوافق مع إرادة المواطنين لإحداث نقلة نوعية بأفق مستقبلية واسعة ورؤية حضارية

والوجود التاريخي للبحرين لم يكن بحاجة لقراءة منافية فاصحة حتى نتأكد من انها كانت حصنا، ولا تزال من حصون العرب، تلك الدولة العتيقة الفتية التي أضفت لتاريخها المجيد يوما مجيدا جديدا في 14 فبراير 2002 حيث أعلنت مملكة بدستور جديد، على درب الإصلاح والتطوير بقيادة حكيمة قادرة على إحداث التوازن بين الأصيل والمعاصر، وبين الالتزام القيمي بعراقة وأصالة أبناء البحرين والسير بخطى ثابتة وروح متوثبة على طريق النهضة الحديثة، يحمل إرثها الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد.

البحرين التي شهدت على مدار مسيرتها أحداثا صنعت لها تاريخا ومجدا استقبلت في ولايتها الجديدة تحولات جذرية على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتكتت في ظل وعي عام بمطالبات اللحظة الدولية وادراك من القيادة الحكيمة المستنيرة الحديث من ان تسجل بأحرف من عطاء أبنائها المخلصين صفحات من الإنجاز لا يمكن للراصد المحايد ان يشف على أعتابها مقرا الحركة التنموية النهضوية الشاملة التي دبت في أوصال البلاد التي سارت بالدولة للأمام، لتحل مكانة اللائحة على خارطة العالم المعاصر الذي لم يعد فيه مكان الا لهؤلاء الذين يؤمنون بأهمية العصر البشري بوصفه صانع الحضارة ومحقق رسالة الإنسان في الحياة، فكان السعي الحديث باتجاه استخدام الثروة البشرية واستثمارها لتحقيق أكبر عائد للمجتمع المحلي والمشاركة في التنمية العالمية كجزء فاعل في المجتمع الدولي.

وخلال السطور القادمة تتابع «الأنباء» أهم إنجازات مملكة البحرين وتحقق معها بالبعد الوطني الحادي والأربعين والذكرى الثالثة عشرة لتولي الملك حمد بن عيسى آل خليفة مقاليد الحكم: نجحت مملكة البحرين في تحويل نصوص ميثاق العمل الوطني والدستور إلى إنجازات وطنية على أرض الواقع باعتبار الإنسان البحريني هو الثروة الحقيقية والمحرك الأساسي للمشروع الإصلاحية بقيادة سياسية حكيمة تتوافق مع إرادة المواطنين لإحداث نقلة نوعية بأفق مستقبلية واسعة ورؤية حضارية

نكرت في كتب التاريخ القديمة باسم «دلمون»، ونعتت في الألفية الثالثة قبل الميلاد بارض الخلود وانها تقع حيث تشرق الشمس، وعرفت إبان العصر الإسلامي بـ «أول»، وأنصف أهلها بحبهم للسلم منذ فجر التاريخ، فكان دخولهم في الإسلام سلما بعد استقبالهم لمبعوث الرسول الكريم ﷺ في العام السابع الهجري (629م)، وامتحن اهله ركوب البحر وبرعوا في الملاحة فكان لهم من المساهمات ما يتوسمونه به شرقا في الفتوحات الإسلامية، انها مملكة البحرين التي تشرق شمس اليوم على أرخبيلها لتجد جزره ترتدي أبهى حللها، وتومض من دالة مشاركة الشعب البحريني الشقيق بهجة الاحتفال بعيدهم الوطني الحادي والأربعين والذكرى الثالثة عشرة لتولي الملك حمد بن عيسى آل خليفة العاهل البحريني مقاليد الحكم في المملكة.

وقد شهدت المملكة تحت قيادة سمو العاهل البحريني الملك حمد بن عيسى آل خليفة مجموعة من الإنجازات والتطورات المهمة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لاقت إشادة ودعمًا عربيًا ودوليًا ومن منظمات المجتمع المدني الدولي المختلفة، ما جعلها موضع احترام وتقدير الجميع بفضل السياسة الوطنية والقومية التي يتبناها في إدارة دفة الحكم. فقللي المستوى الداخلي، اتخذت المملكة الكثير من الخطوات لاستكمال مشروعها الإصلاحية التي تبناه الشيخ حمد منذ توليه الحكم وبرؤية واضحة وفلسفة محددة وإداري شامل يراعي الخصوصية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع البحريني، وكانت أبرز هذه الخطوات تعزيز الديموقراطية وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية في إدارة دفة الحكم، والتي بدأت في العام 2001 بالميثاق الوطني الذي تم الاستفتاء الشعبي عليه يوم 14 فبراير 2001 ووافق عليه الشعب بنسبة 98.4%، وحصل الميثاق الكثير من الخطوات الإصلاحية الجديدة التي دفعت نحو إقامة حكم ديموقراطي لعل أهمها: النص على تحويل البحرين إلى مملكة دستورية وقيام برلمان وغيرها من الخطوات التي لاقت استحسان المجتمع البحريني وأحدثت صدى على المستوى الدولي.

تعد مبادرة العاهل البحريني في إنشاء لجنة وطنية مستقلة لتقصي الحقائق تعد الحدث التاريخي الأول من نوعه عربيا ودوليا



# ديموقراطية حقيقية تجمع أطراف المجتمع في أسرة واحدة



بقل الشيخ خليفة بن حمد آل خليفة  
سفير مملكة البحرين لدى الكويت بمناسبة العيد الوطني الـ 41

حول الحرية الاقتصادية للعام 2012 يؤكد على صحة النهج الذي تسير عليه مملكة وعلى صحة التوجه والرؤية التي تبنتها الحكومة البحرينية في معالجة تداعيات الأزمة المجتمعية التي عاشتها المملكة خلال شهري فبراير ومارس أوائل العام الماضي.

وقد أكد الميثاق أن الأمن الوطني هو السياج والحصن الحصين لحماية البلاد وصيانة أراضيها ومكتسباتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ودعم مسيرة التنمية الشاملة وخاصة في ظل الظروف والتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة.

ويأتي الاهتمام بتنمية الموارد البشرية وتحسين أوضاعها في مقدمة أولويات جلالته الملك حمد بن عيسى آل خليفة، إيماناً من جلالته بأن الإنسان هو محور التنمية الشاملة وغايتها، وليس أدل على ذلك من أن مملكة البحرين جالت في المرتبة الثالثة عربياً وفي المرتبة الـ 42 عالمياً على سلم مؤشر التنمية البشرية لعام 2011 من بين 187 دولة من دول العالم أدرجها التقرير الأخير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصادر في يناير الماضي، محتفظة بموقعها ضمن الدول ذات التنمية البشرية العالمية جيداً خلال العقدَيْن الأخيرين، ويعكس التطور البحريني في التصنيف الدولي للتنمية البشرية مدى النجاح والتقدم المستمر الذي حققته الدولة رغم ما مرت به من أحداث مطع العام الماضي والتداعيات التي لازالت تعاني منها بعض الدول بسبب الأزمة المالية العالمية ولم ينجح منها سوى القليل من الدول.

كما أولت القيادة الحكيمة جل اهتمامها بالتعليم وتطويره، فقد دعا صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة إلى إنشاء أمانة عامة للتعليم العالي للارتقاء بالتعليم العالي والديف نحو استقطاب المزيد من الاستثمار في هذا المجال لتخدم مخرجاته للاحتياجات الفعلية لسوق العمل، وبناء على هذا التوجه الداعم للتعليم الخاص، تم فتح العديد من الجامعات الخاصة، إضافة إلى جامعة البحرين وجامعة الخليج العربي مما يدل على أن مملكة البحرين ستصبح في المستقبل مركزاً تعليمياً ومؤملاً للتعليم العالي في منطقة الخليج والوطن العربي.

ويقود صاحب السمو الملكي ولي العهد بتوجيهات من جلالته الملك مشرعاً رائداً لإصلاح سوق العمل والتدريب، تماشياً مع الإنجازات المحققة ومن أبرزها إصدار قانون النقابات العمالية، وإنشاء الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين، واتخاذ اليوم العالمي للعمال عطلة رسمية للدولة، ومبادرة جلالته الملك بتخصيص 30 مليون دينار بحريني لتنفيذ شروعات الوطني للتدريب والتوظيف، وتنفيذ مشروع «التأمين ضد التطلّع»، وإنشاء هيئة تنظيم سوق العمل» و«صندوق العمل»، مما أسهم في خفض معدل البطالة من 15% عام 2005 إلى 3,6% في عام 2011، كما تم إنشاء معهد البحرين للتنمية السياسية الذي يعمل على عقد دورات وتنظيم ورش عمل حول الشراكة السياسية وأهميتها ورفع الوعي السياسي والقانوني لدى مختلف فئات الشعب.

وتعكس تحركات ومواقف مملكة البحرين الدبلوماسية سياساتها الخارجية سواء على الصعيد الإقليمي والعربي، أو على الصعيد الدولي في التنسيق والتعاون بين دوله الشقيقة وحقق استقلالها عام 1971، وهي تقوم من واقع حرصها على الاستقرار واستتباب الأمن والسلام في منطقة الخليج والعالم العربي بدور نشط في ظل ظروف صعبة ومعقدة وفي ظل تحديات أمنية كبرى ومتغيرات إقليمية ودولية تتطلب الحركة وحسن المبادرة، فمملكة البحرين تؤكد دائماً وقوفها مع القضايا العربية، وتقدم كل الدعم والمساندة لها، وتشارك في جميع الاجتماعات والمؤتمرات التي تعقد حول هذه القضايا العربية، سواء في إطار الجامعة العربية أو على المستوى الدولي، فعلى المستوى الدولي تحرص المملكة على دعم كل ما فيه رفعة للأمة العربية والإسلامية وتشجيع وحدتها وتكاملها بما يحقق مصالح شعوبها، مبرزة أهمية التعاون بين الدول والشعوب في إطار الالتزام بأسس ومبادئ الشراكة الدولية باعتبارها أساساً لعالم أكثر استقراراً ورفاهية وتنمية، متمسكة بضرورة تسوية جميع المنازعات الدولية بالطرق السلمية، واحترام سيادة الدول الأخرى ومنع التدخل في شؤونها الداخلية، داعية إلى السلام كهدف استراتيجي، الأمر الذي أكسبها مكانة مرموقة في ضوء التقدير الإقليمي والعالمي واسع النطاق للسياسة الحكيمة والعقلانية والمتوازنة التي يقودها جلالته الملك بحنكة وخبرة عالية.

وعلى المستوى الخليجي يؤكد جلالته الملك على أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية برز ومشقة مع توجهات وقناعة جلالته الراسخة في التنسيق والتعاون بين دوله الشقيقة وحقق من الإنجازات المشتركة والتقارب المنشود ما كان يأمله ويطمح إليه وهو اليوم مرشح للمزيد من التقارب ومطالب بالمزيد من التنسيق ليسمو إلى مستوى الاتحاد الفعّال لوكالة حركة العصر في الشرق والغرب، واستجابة لتطلعات شعوبه الخليجية التي تؤمن بأن مصالحها بل ووجودها في الصميم لا يصابن إلا بمثل هذا التماسك والاتحاد، ويحرص صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المفدى على المشاركة في القمم الخليجية المتعاقبة، وقد رحب جلالته باستضافة البحرين هذا العام للجنة الأعلى للميثاق لدول مجلس التعاون لدول الخليج والتي ستعقد خلال هذا الشهر، مؤكداً حرص البحرين الدائم على تعزيز هذه المسيرة المباركة لتحقيق آمال وتطلعات أبناء دول المجلس نحو المزيد من التكامل والتعاون المشترك الذي يشهده الجميع بما يكفل الوصول إلى الوحدة الخليجية التي يتطلع إليها أبناء وشعوب دول المجلس.

ويشرفني بهذه المناسبة أن أوثق بالعلاقات التاريخية المتجددة التي تربط بين مملكة البحرين ودولة الكويت الشقيقة والتي تبلغ أزمى عصورها في عهد جلالته الملك المفدى وأخيه صاحب السمو أمير دولة الكويت الشقيقة لأنها تجسد تاريخياً طويلاً من الأخوة في أسمى معانيها وأجمل صورها وتعتبر ثمرتها بحدوث هذه العلاقات، حيث وصلت إلى مرحلة أضحت جميع الفدرات السياسية عاجزة عن وصفها، وبالتعاون المشترك بين البلدين في جميع المجالات والأصعدة، مشيداً بما تقدمه دولة الكويت من دعم ومساندة، وما يحققه هذا الدعم في التنمية الاقتصادية لمملكة البحرين، وهي تحرص دائماً على تعزيز علاقاتها مع دولة الكويت في ضوء ما يربط الشعبين والقائمتين من صلات وثيقة، وتؤكد الزيارات المتتالية لقيادة البلدين وكبار المسؤولين عنق هذه العلاقات وترباطها وتعبر عن امتنان مملكة البحرين واعتزازها بالدور الذي تقوم به الكويت الشقيقة من خلال إسهاماتها الفعّالة في مشاريع التنمية، وفي إطار هذه العلاقات المتميزة أنشئت اللجنة العليا المشتركة بين مملكة البحرين ودولة الكويت والتي يترأسها وزيراً خارجية البلدين الشقيقين، وذلك لحرص القيادتين على استمرارية هذا التعاون، وقد حققت هذه اللجنة خلال اجتماعاتها الأخيرة الأهداف التي أنشئت من أجلها، كما تم الاتفاق على عدة اتفاقيات من شأنها دعم مسيرة التعاون والتواصل بين البلدين، ووضع الآليات لتبادل الخبرات والدراسات في المجالات المختلفة والمعنية بالتنمية السياسية والاقتصادية، والاستمرار في التشاور والتنسيق حول القضايا ذات الاهتمام المشترك.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أعبر عن امتناني الخالصة لدولة الكويت الشقيقة وشعبها الكريم بالتقدم والازدهار والأمن والأمان في ظل القيادة الرشيدة لباني نهضتها المعاصرة وقائد مسيرتها صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت الشقيقة ومساندة أخيه وولي عهده الأمين سمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح ورئيس وزرائه المفوز سمو الشيخ جابر المبارك الصباح فخطهم الله جميعاً وجعلهم ذخراً وستداً لكويت العز والفخر.

وفي الختام يشرفني أن أرفع أسمى آيات التهاني والتبريكات إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المفدى وإلى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء المفدى وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة وولي العهد نائب القائد الأعلى الأمين، وإلى شعب مملكة البحرين الكريم، داعياً المولى عز وجل أن يعيد هذه المناسبة المحيية وقد تحقق لمملكتنا المزيد من الرقي والتقدم في ظل قيادتها الرشيدة.

نحتفل هذه الأيام بالعيد الوطني الـ 41 لمملكة البحرين، والذكرى الـ 13 لتولي صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى، حفظه الله ورعاه، مقاليد الحكم، وسط إنجازات عديدة ونجاحات كثيرة حققتها المملكة على جميع الأصعدة وشتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية وغيرها، في ظل المشروع الإصلاحي لصاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى وبرعاية من لدن صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء المفدى وبمساندة فاعلة من لدن صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد الأمين نائب القائد الأعلى، والمضي قدماً إلى الأمام ومواصلة المسيرة المباركة من الإصلاح والازدهار التي قادها جلالته الملك المفدى بكل اقتدار منذ توليه سدة الحكم، وبالأخص بعد التصويت على ميثاق العمل الوطني الذي طرحه حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى للاستفتاء في 14 فبراير 2001 وحظى بمباركة 98,4% من المواطنين، حيث أصبح مرتكزاً لجميع مظاهر التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تعيشه المملكة، وينطلق بها إلى المزيد من التقدم والرقي في إطار مملكة دستورية تقوم على المؤسسات وحكم القانون.

نجحت مملكة البحرين في تحويل نصوص ميثاق العمل الوطني والنسور إلى إنجازات وطنية على أرض الواقع باعتبار الإنسان البحريني هو الثروة الحقيقية والمحرك الأساسي للمشروع الإصلاحي بقيادة سياسية حكيمة تتوافق مع إرادة المواطنين لإحداث نقلة نوعية بأفق مستقبلي واسعة ورؤية حضارية عصرية تنشأ إقامة مجتمع مدني متطور راق في ظل معدلات عالية للنمو والازدهار، حيث كان الميثاق الأرضية الصلبة لجميع التحولات الديموقراطية والإنمائية التي شهدها المملكة في عصرها الإصلاحي الزاهر، على أسس وطيدة تمثلت في إصدار الدستور الوطني وتحول البحرين إلى مملكة دستورية، تقوم على أسس راسخة من الحقوق والعدالة والمساواة والشفافية وإجراء الانتخابات البلدية والنيابية، إضافة إلى استكمال بناء المؤسسات الدستورية مثل إنشاء «الحكمة الدستورية» في 14 سبتمبر 2002، كأحد أهم الإنجازات الإصلاحية في عهد جلالته الملك، ومن الخطوات الرائدة على مستوى المنطقة، حيث تتولى مراقبة مدى دستورية القوانين واللوائح، وتعتبر أحكامها ملزمة، وإنشاء ديوان الرقابة المالية في مملكة البحرين في عام 2002.

ولقد كرس صاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه أسس ومبادئ الديموقراطية الحققة، حيث استطاعت مملكة البحرين بفضل الفكر الثاقب والرؤية المستنيرة لجلالته أن تتخطى الأزمة التي مرت بها والمضي قدماً لمواصلة مسيرة الإصلاح وبناء الدولة الحديثة وتحقيق التنمية بتكاتف الأسرة البحرينية الواحدة الجامعة لجميع أطراف المجتمع، ولعل مبادرة جلالته في إنشاء لجنة وطنية مستقلة لتقصي الحقائق تضم في عضويتها قانونيين وفوقيين دوليين مشهوداً لهم بالنزاهة والحرفية في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي مهمتها التحقق في الأحداث التي شهدتها المملكة ورفع تقرير عنها إلى جلالته الملك، تعد حدثاً تاريخياً هو الأول من نوعه عربياً ودولياً تضاف إلى رصيد وإنجازات مشروع جلالته الإصلاحي الذي أرسى الديموقراطية وكفل الحرية وضمن الحقوق في جميع المجالات، كما جاء أمر جلالته بتشكيل اللجنة الوطنية لمتابعة توصيات لجنة تقصي الحقائق برئاسة رئيس مجلس الشورى التي باشرت عملها على الفور، وأمر جلالته بإنشاء صندوق للمتضررين من الأحداث الأخيرة ومهمتها تعويض جميع المتضررين أثناء الأحداث التي مرت بها مملكة البحرين نابعة من سلامة النهج في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان التي كفلها وشدت عليها «ميثاق العمل الوطني والدستور» بما يتعدى النطاق الجغرافي للبحرين ليمتد إلى النطاقين المحلية والدولي، وليس أدل على ذلك من دعوة جلالته عاهل البلاد المفدى لدى تسلم تقرير لجنة تقصي الحقائق إلى إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان.

وكم نحن اليوم فخورون بما تم إنجازه من تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق وبالخطوات الكبيرة التي انتهجتها حكومة مملكة البحرين من أجل تخطي الأزمة التي كادت أن تعصف بها وبالأخص بعد مرور عام على صدور تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق فهذا أكبر دليل على أن مملكة البحرين تسير بخطى ثابتة ناحية الاستقرار وإنهاء كل أشكال التأزم.

وتأتي رعاية صاحب السمو الملكي ولي العهد لمنتدى حوار النامة الثامن الذي تستضيفه مملكة البحرين سنوياً لتدل على حرص القيادة السياسية في مملكة البحرين على ترسيخ مبادئ الحوار ونبد العنف من جميع الشرائع، وتؤكد استمرار مساعي سموه وحرصه على تعزيز مبادئ الحوار في جميع المواقع، وذلك من خلال كلمة سموه التي تعتبر وثيقة من وثائق المؤتمر الرئيسية، للدفع بالمسيرة الإصلاحية التي بدأها جلالته الملك، والارتقاء بمملكة البحرين إلى أعلى المراتب، حيث جعل منها واحة للحوار المنجسد في مملكة الحوار.

كما شكل النهوض بالمرأة البحرينية علامة بارزة ويكتمل مع رؤية المجلس الأعلى للمرأة مشروع الإصلاحي لصاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المفدى، واستطاعت المملكة في ظل إيمان جلالته المطلق بأن «تحقيق التنمية الشاملة لا يأتي من دون مشاركة فاعلة للمرأة»، أن تضفي المزيد من الإنجازات والمكتسبات على صعيد تمكين المرأة في جميع المجالات، كما عزز ميثاق العمل الوطني الحقوق السياسية والقانونية للمرأة البحرينية التي تشارك الرجل في مسيرة الإصلاح والإنجاز، ويكفل لها ممارسة حقوقها السياسية كاملة وبهذا تعتبر المرأة البحرينية أول امرأة خليجية تدخلت تحت قبة البرلمان، وهذا يحدث لأول مرة في منطقة الخليج، وهو ما يعكس حجم الحراك السياسي في البحرين وبلوغه مرحلة متقدمة، لاسيما في السلك الدبلوماسي الذي يعد أحد أبرز المجالات التي استطاعت المرأة البحرينية أن تتحرك بصمتها الواضحة عليه، ويقوم المجلس الأعلى للمرأة برئاسة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قريبة صاحب الجلالة الملك المفدى منذ إنشائه في عام 2001 بدور رئيسي في اقتراح السياسة العامة في مجال تنمية وتطوير شؤون المرأة في مؤسسات المجتمع الدستورية والمدنية ويعمل على تمكين المرأة من أداء دورها في الحياة العلمية وإمماج جهودها في برامج التنمية الشاملة مع مراعاة عدم التمييز ضدها، وقد بارك جلالته الملك اعتماد المجلس الأعلى للمرأة يوم الأول من ديسمبر من كل عام يوماً للمرأة البحرينية يحتفل به سنوياً، ويأتي احتفالاً للمملكة هذا العام تحت شعار «المرأة والرياضة: إرادة.. إنجاز.. تطوعات»، وذلك للاحتفاء بإنجازات المرأة في المجال الرياضي.

كما شهدت مملكة البحرين منذ إقرار ميثاق العمل الوطني تحقيق عدة إنجازات ومكاسب على صعيد حرية التعبير والرأي المسؤول في جميع وسائل الإعلام والتعبير في ظل دولة المؤسسات والقانون، حيث نص الميثاق على أن لكل مواطن حق التعبير عن رأيه بالقول أو بالكتابة أو بأي طريقة أخرى من مؤسسات المجتمع الدستورية والمدنية ويعمل على تمكين المرأة من حرية البحث العلمي وحرية النشر والصحافة والطباعة مكفولة في الحدود التي يبينها القانون مع عدم المساس بأسس العقيدة الإسلامية ووحدة الشريعة وبما لا يثير الفقرة أو الطائفية، ولعل اختيار النامة عاصمة للصحافة البحرينية لعام 2012 لهو دلالة واضحة على قوة وفاعلية صحافة المملكة ومواقفها للنهج الديموقراطي والإصلاحي الذي تشهد البحرين في شتى المجالات والميادين في ظل القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى.

كما تعد رؤية مملكة البحرين 2030 ترجمة حقيقية وامتداداً للبائس الميثاق الذي أشار إلى الأسس الاقتصادية للمجتمع المتمثلة في مبدأ الحرية الاقتصادية، والملكية الخاصة، والعدالة الاقتصادية والتوازن في العقود، وتنوع النشاط الاقتصادي ومصادر الدخل القومي، وقد استطاعت مملكة البحرين أن تتفرد في مراكز متقدمة على الصعيد الاقتصادي والاستثماري والتجاري والصناعي والمصرفي والخدمات، منذ انطلاق الميثاق قبل 12 عاماً لترسخ أسس التنمية الشاملة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وجاء حصول مملكة البحرين على المركز السابع في العالم من حيث الحرية الاقتصادية طبقاً لتقرير صادر عن معهد فريزر السنوي الاقتصادي 2030.



قلعة عراد



لؤلؤة البحرين النامدة .. تتالق بالجمال

المباركة لتحقيق آمال وتطلعات أبناء دول المجلس نحو المزيد من التكامل والتعاون المشترك الذي يشهده الجميع بما يكفل الوصول إلى الوحدة الخليجية التي يتطلع إليها أبناء وشعوب دول المجلس.

## البنية التحتية العمرانية

كونها المسؤول الرئيسي عن تطوير البنية التحتية لمملكة البحرين بالتوافق مع رؤية مملكة البحرين الاقتصادية حتى عام 2030 فإن وزارة الأشغال وكسابق عهدها تبدل قصارى جهدها في توفير شبكات الطرق والصرف الصحي والمباني العامة العالية الجودة بشكل يتناسب مع ركب النمو الاقتصادي وذلك حرصاً منها على المساهمة في كل من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلاد. كما لا تالو وزارة الأشغال القيام بمهامها بالتعاون مع شركائتها من القطاع العام والخاص وذلك بهدف توفير الخدمات المميزة للمواطنين من برقع مستوى المعيشة للمواطنين وقيامها بمنح الأولوية لهذا الجانب أهم الدوافع وراء إنجازاتها المستمرة إصراراً منها على مواكبة توقعات عملائها المتعددين. والتقدم الذي حققته الوزارة في جميع قطاعاتها رغم الصعوبات والالتحديات التي واجهتها ما هو نتيجة لإدائها العالي والمحترف ونهجها التي استراتيجيّة في العمل وقيامها بتبني التقنيات الحديثة والمتطورة في إدارة المشاريع، حيث مكّنها ذلك من القيام بدورها كمساهم أساسي في تحقيق دعائم عمليات البناء والإعمار التي تساهم بفاعلية في دعم رؤية مملكة البحرين الاقتصادية 2030. ويرجع الفضل في التقدم المنجز في شتى القطاعات إلى التدابير الاحتياطية التي تتخذها الوزارة عند تنفيذ مشاريعها الحيوية لضمان تفادي أي تأخير يتذكر ووفقاً لاعلى معايير الجودة المعمول بها عالمياً وذلك فضلاً عن توجيهات قيادة الحكومة الرشيدة بوضع أموال إضافية في قطاع مشاريع البنية التحتية التزاماً منها بتحقيق متطلبات رؤية مملكة البحرين الاقتصادية 2030.

## البحرين تستضيف القمة الـ 33 لقادة دول مجلس التعاون الشهر الجاري لدعم آمال دول مجلس

## وتطلعات أبناء دول المجلس

## نحو مزيد من التكامل والتعاون المشترك بما يكفل الوصول إلى الوحدة الخليجية

## حصول المملكة على المركز السابع في العالم من حيث الحرية الاقتصادية

## في 2012 يؤكد صحة النهج الذي تسير عليه الحكومة البحرينية في معالجة تداعيات الأزمة المجتمعية التي عاشتها المملكة

ومعقدة وفي ظل تحديات أمنية كبرى ومتغيرات إقليمية ودولية تتطلب الحركة وحسن المبادرة، فمملكة البحرين تؤكد دائماً وقوفها مع القضايا العربية، وتقدم كل الدعم والمساندة لها، وتشارك في جميع الاجتماعات والمؤتمرات التي تعقد حول هذه القضايا، سواء في إطار الجامعة العربية أو على المستوى الدولي، فعلى المستوى الدولي تحرض المملكة على دعم كل ما فيه رفعة للأمة العربية السلمية، واحترام سيادة الدول وتكاملها بما يحقق مصالح شعوبها، مبرزة أهمية التعاون بين الدول والشعوب في إطار الالتزام بأسس ومبادئ الشريعة الدولية باعتبارها أساساً لعالم أكثر استقراراً ورفاهية وتنمية، متمسكة بضرورة تسوية جميع المنازعات الدولية بالطرق السلمية، واحترام سيادة الدول الأخرى ومنع التدخل في شؤونها الداخلية، داعية إلى السلام كهدف استراتيجي، الأمر الذي أكسبها مكانة مرموقة في ضوء التقدير الإقليمي والعالمي واسع النطاق للسياسة الحكيمة والعقلانية والمتوازنة التي يقودها جلالته الملك بحنكة وخبرة عالية.

## العلاقات الخليجية

وعلى المستوى الخليجي يؤكد العاهل البحريني على أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية برز وتمتاشياً مع توجهاته وقناعته الراسخة في التنسيق والتعاون بين دوله الشقيقة وحقق من الإنجازات المشتركة والتقارب المنشود ما كان يأمله ويطمح إليه وهو اليوم مرشح للمزيد من التقارب ومطالب بالمزيد من التنسيق ليسمو إلى مستوى الاتحاد الفعّال لوكالة حركة العصر في الشرق والغرب، واستجابة لتطلعات شعوبه الخليجية التي تؤمن بأن مصالحها بل ووجودها في الصميم لا يصابن إلا بمثل هذا التماسك والاتحاد، ويحرص الملك حمد بن عيسى على المشاركة في القمم الخليجية المتعاقبة، وقد رحب باستضافة البحرين هذا العام للقمة الثالثة والثلاثين لقيادة دول مجلس التعاون لدول الخليج والتي ستعقد خلال هذا الشهر، مؤكداً حرص البحرين الدائم على تعزيز هذه المسيرة